

وبعد الإعلان عنه سُمي بسد الألفية، يُمول السد من خلال السندات الحكومية والتبرعات الخاصة، طالبت الحكومة المصرية الدول التي تعتمد بشكل كبير على مياه النيل إثيوبيا بوقف بناء السد كشرط مسبق لبدء المفاوضات كما أنها سعت للحصول على دعم إقليمي لموقفها الحالي وناقش بعض القادة السياسيين سبل تدمير السد، وذلك كان في عهد الرئيس محمد مرسي. خططت مصر لمبادرة دبلوماسية لتقويض دعم السد في المنطقة وكذلك في دول أخرى تدعم المشروع كالصين وإيطاليا، ومع ذلك أعرب دول أخرى في مبادرة حوض النيل بما فيهم السودان عن دعمها للسد، واتهم السودان مصر بتأجيج الموقف. تنكر إثيوبيا أن السد سوف يكون له تأثير سلبي على تدفق المياه في اتجاه مجرى النهر،